إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

بيان صحفي
Communiqué de Presse

النمو الاقتصادي

الثلاثي الأوّل من سنة 2024

ماي 2024

Pour plus de détails, contacter l'unité de communication لمزيد الإرشادات الإتصال بوحدة الإعلام
Tél: (216) 71 891 002 الهاتف : Fax: (216) 71 792 559 الفاكس :
Prochaine publication النشرية القادمة

النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024

أبرزت التقديرات الأوّلية للحسابات القومية الثلاثية أن النشاط الاقتصادي قد **سجل نموا في حجم الناتج المحلي الإجمالي** (المعالج من تأثير التغيرات الموسمية) **بنسبة بلغت 0,2 بالمائة** على مدى الأشهر الثلاث الأولى للسنة الحالية (من جانفي إلى مارس لسنة 2024)، وذلك مقارنة بالثلاثي المماثل في السنة الفارطة، أي من منظار قياس النموّ بحساب الانزلاق السنوي، وذلك في تحسن تدريجي ونسبي مقارنة بالثلاثيات السابقة.

ويعود هذا النمو في الاقتصادي الكلي بالأساس إلى ارتفاع نسق نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات، الذي بلغ 1,9% على أساس سنوي وبالخصوص التعافي النسبي لنشاط القطاع الفلاحي بعد مواسم زراعية متتالية صعبة، حيث بلغ النمو 1,6%. اما **بحساب التغيرات ربع السنوية** (أي مقارنة بالثلاثي الرابع والأخير من سنة 2023)، فقد **تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6 بالمائة**، بينما كان قد ارتفع بنفس النسبة تقريبا خلال الثلاثية السابقة (0,5٪).

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (%)

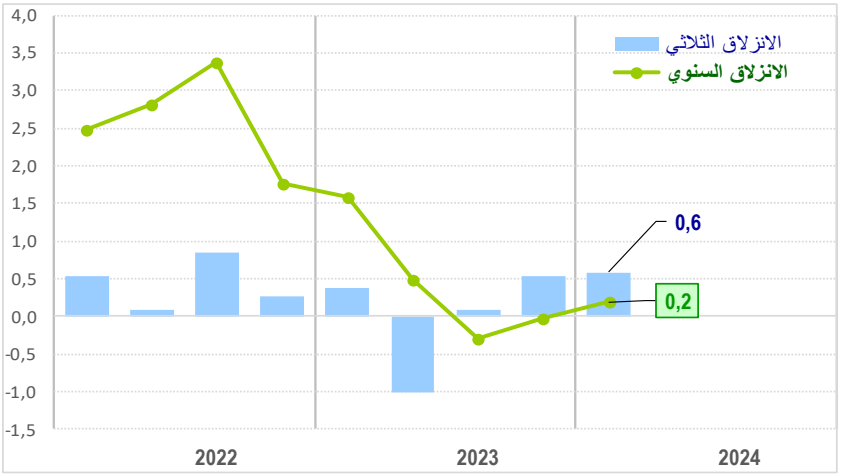

وقد ارتفع حجم الطلب الداخلي بنسبة سنوية قُدِّرَت بـ 0,4 بالمائة، ليظل بالتالي الدافع الأساسي لمسار النمو، وذلك بمساهمة إيجابية تعادل 0,45 نقطة مئوية في حين كانت مساهمة صافي المبادلات الخارجيّة سلبية بنحو 0,26- نقطة.

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي وأبرز عناصره خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024

	الانزلاق السنوي*	التغيرات الثلاثية**
الناتج المحلي الإجمالي	**0,2**	**0,6**
الطلب الداخلي	**0,4**	**1,3**
صافي المبادلات الخارجية		
الصادرات	2,2	-2,1
الواردات (-)	2,4	-0,4

(*) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة (**) مقارنة بالثلاثي الذي يسبقه

نسبة النمو تستفيد من تواصل المنحى الإيجابي لقطاع الخدمات وتحسن مردود القطاع الفلاحي

مثّلت أنشطة قطاع الخدمات الدافع الأساسي لمنحى النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024، أين تطورت القيمة المضافة بحساب الانزلاق السنوي بنسبة 1,9 بالمائة كنتيجة بالخصوص لحيوية النشاط في قطاع النزل والمطاعم والمقاهي، الذي حافظ على نمو سنوي مرتفع نسبيا قُدّر بـ 6,6 بالمائة وتطور أنشطة الخدمات غير المسوقة بـ 1,5 بالمائة. كما ساند تحسن أداء القطاع الفلاحي (1,6٪ بحساب الانزلاق السنوي) المنحى الإيجابي للنمو، مساهما إيجابيا بـ 0,1 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة.

تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024 (بالأسعار المثبّتة بالتسلسل إلى سنة 2015)		
	الانزلاق السنوي	التغيرات الثلاثية
الفلاحة	**1,6**	**3,1**
الصناعة	**-5,0**	**-3,1**
الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات	-9,9	-9,6
الصناعات المعملية أو التحويلية	-3,5	-1,0
البناء والتشييد	**-6,8**	**1,7**
الخدمات	**1,9**	**1,1**
الناتج المحلي الإجمالي	**0,2**	**0,6**

وفي المقابل، أفضت التقديرات الأولية لمنظومة الحسابات القومية الثلاثية إلى تراجع في حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية على مدى سنة بنسبة 3,5-٪ خلال الربع الأوّل من العام الحالي. كما تراجع حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات بحوالي 9,9-٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. من ناحية أخرى، أبرزت النتائج تسجيل نمو سنوي سلبي من جديد، في قطاع البناء والتشييد، قدر بـ 6,8-٪ بالمائة خلال الثلاثي الأوّل من السنة الحالية. وبالتالي، سجّل القطاع الصناعي تراجعا في حجم القيمة المضافة بـ 5,0-٪ خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2024مقارنة بالثلاثي المماثل في السنة الفارطة.

الطلب الداخلي ينمو بـ 0,4 بالمائة

بالنظر إلى جانب الطّلب ومكوناته، سجّل الاقتصاد الوطني ارتفاعا في حجم الطلب الداخلي المتكوّن من نفقات الاستهلاك وتكوين رأس المال الخام (أو الاستثمار) بنسبة سنوية قُدِّرَت بـ 0,4 بالمائة، ليظل بالتالي الدافع الأساسي لمسار النمو ومساهما إيجابيا بـ 0,45 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للاقتصاد الكلي (0,2). في حين كانت مساهمة المبادلات الخارجية سلبية بتراجع قدّرت قيمته بـ 0,26 نقطة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة (2,2٪) لم تتجاوز تلك التي سجلتها الواردات (2,4٪).

مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي (نقاط من النسبة المئوية)

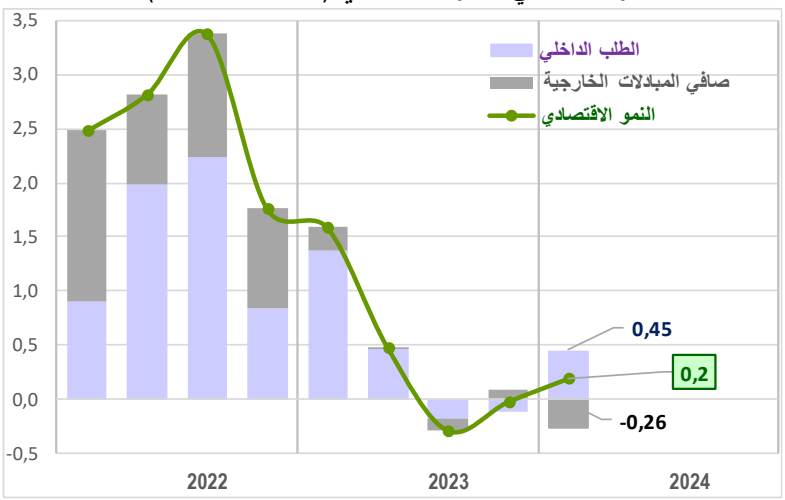

./.